صندوق استثمار بنك الإمارات دبي الوطني

التقرير الربع سنوي

الربع الثالث ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع.
- الحد الاقصي لمده أي استثمار من استثمارات الصندوق ثلاثة عشر شهرا والمتوسط المرجح لمدة الصندوق لا يتعدى ١٥٠ يوم.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة يومية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة يوميا
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ٢٥ وثيقة إستثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر-٢٠١٨
سعر الوثيقة	١,٣٥٥,٨٧ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٠,٠٠ ج.م.
المدة	١١٥,٧٩ أيام
حجم الصندوق	٩٤١,٢٨ مليون ج.م
كود الصندوق فى Bloomberg	MAZIDFD
كود ISIN الخاص بالصندوق	٢٣٨٧٧٩٤

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	يحيى عبد اللطيف
مساعد مدير الاستثمار	علي سلام

بيانات التواصل

بنك الإمارات دبي الوطني

تليفون	١٦٦٦٤
العنوان الالكتروني	http://www.emiratesnbd.com.eg/egypt-ar

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢١	٩,٠٢%
٢٠٢٠	١٠,١٩%
٢٠١٩	١٣,٥٩%
منذ بداية العام	٩,٢٣%
منذ التأسيس	١١,٤٣%

توزيع الأصول

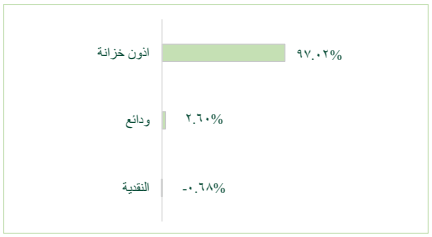

الاداء

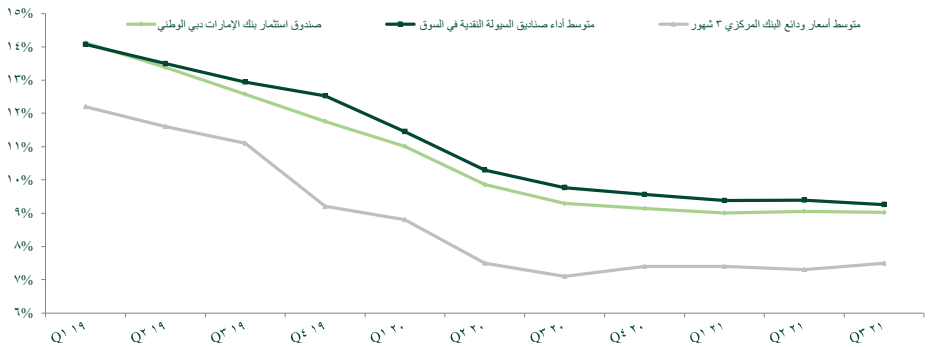

تحليل السوق

أداء السوق

- سجل اجمالي الناتج المحلي الحقيقي أرقام أولية بلغت ٧.٧% خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ -١.٧% خلال الربع السابق من العام الماضي مما يعني نمو بلغ ٣.٣% عن عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- أستقر معدل البطالة علي مستوي ٧.٣% خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ٧.٤% الربع السابق.
- أعلنت الحكومة المصرية عن بيع ٣ مليار دولار يورو بوندز دولارية. تم تغطية الاكتتاب ثلاث مرات وسيتم استخدامها في تمويل لتغطية احتياجات تمويل ميزانية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- ارتفاع نسبة ملكية الأجانب في أذون الخزانة الي ٣٣ مليار دولار حتي بداية شهر أغسطس مما يمثل ١٣% من أذون الخزانة المصدرة.
- وقد بلغ متوسط العائد صافي من الضرائب على أذون الخزانة خلال الربع الثاني من العام ١٢.٣٤%، ١٢.٦٢%،١٢.٧٠% و١٣.٠٦% لإصدارات أذون الخزانة لمدة ثلاث أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر والعام على التوالي.

التطورات الاقتصادية

- أعلنت الحكومة المصرية خطة تنفيذ ١٠% ضريبة القيمة المضافة علي الأسهم المدرجة في البورصة المصرية بداية من ١ يناير ٢٠٢٢، وسوف يقوموا بالغاء ٠.١٢٥% ضريبة الدمغة علي المستثمرون المحليون. ومن ناحية أخري، المستثمرون الأجانب معفون من ضريبة القيمة المضافة ولكن سوف يستمروا في دفع ٠.١٢٥% ضريبة الدمغة علي كل عملية.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ علي أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨.٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩.٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ١٠.٥٠% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتى نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات تفوقت علي مستويات التي وصلوا اليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.
- أعلنت مصر أن حجم اليوروبوند الذي قامت الحكومة بطرحه ٣ مليار دولار وتم تغطية الطرح ٣ مرات، تضمنت عملية البيع حوالي ١.١٢٥ مليار دولار لسندات مدتها ٦ سنوات بعائد ٥.٨%، ١.١٢٥ مليار دولار لسندات مدتها ١٢ سنة بعائد ٧.٣%، و ٧٥٠ مليون دولار لسندات مدتها ٣٠ سنة بعائد ٨.٧٥%.
- أعلن البنك المركزي أن صافي أصول الأجانب في البنوك المحلية بلغت ٤.٤ مليار دولار صافي التزامات بالمقارنة بـ١.٦ مليار دولار في يوليو وبصافي أصول ١.٧ مليار دولار في يونيو. مما يعني انخفاض بلغ ٦.٢ مليار دولار خلال شهرين. نعتقد أن الانخفاض جاء بسبب اتساع عجز الحساب الجاري بسبب ارتفاع ضغوط الاستيراد مما أجبر البنوك علي استخدام بعض أصولها لتمويل التزامات العملات الأجنبية.
- أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر سبتمبر ليبلغ ٤٠.٨٣ مليار دولار مقارنة بـ٤٠.٦٧ مليار دولار خلال شهر أغسطس، مما يعني نسبة تغطية للواردات ٧.٢ شهر.
- ارتفع معدل التضخم في شهر سبتمبر ٢٠٢١ ليصل إلي ٦.٦% بالمقارنة بـ٥.٧% في شهر أغسطس ٢٠٢١، بالمقارنة بـ٤.٤% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. ويعتبر هذا أعلي مستوي وصل اليه معدل التضخم منذ أبريل ٢٠٢٠، وكان متوقع بسبب التأثير الأساسي في أسعار مواد الغذائية في أغسطس/سبتمبر ٢٠٢٠. نعتقد أن معدل التضخم سوف يستمر في الارتفاع تدريجي في ضوء الارتفاع المستمر في أسعار السلع العالمية التي ستجبر المنتجين علي ارتفاع أسعار المواد الخام. يتوقع البنك المركزي المصري أن يصل معدل التضخم الي ٧% (+/-٢%) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، ونتوقع أن يصل معدل التضخم الي متوسط/أعلي من هذا المستوي.

استراتيجية الاستثمار

- سيحافظ مدير الاستثمار علي مدة الصندوق الحالية لمواجهة التقلبات المتوقعة علي المدي القصير، بينما لايزال يهدف الي الاستفادة من العوائد المرتفعة نسبيا تحسبا للانتعاش الاقتصادي التدريجي واستمرار السياسة النقدية الميسرة علي المدي المتوسط الي طويل الأجل.